

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	14-July-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	267,370
TITLE :	Oil Price Fluctuations Will Not Affect Sector Dramatically
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Staff Report

«ديلويت» تتوقع انخفاض حصة «أوبك» ٥ في المئة بحلول عام ٢٠١٨

تقلبات النفط لن تؤثر كثيراً في مسار قطاعه

□ بيروت - «الحياة»

■ يُستبعد أن تؤثر التقلبات الدورية في قطاع النفط والغاز على المسار الطويل الأمد للقطاع، لكن يُحتمل أن تزيد التقلبات الحالية سرعة بعض الاتجاهات التي كانت في طور الاكتشاف.

ويسلط تقرير أصدرته «ديلويت» عن واقع النفط والغاز خلال العام الحالي، الضوء على ٦ من القضايا الرئيسية التي تؤثر في صناعة النفط والغاز. وتشمل هذه القضايا التحول المتوقع في أساس العرض والطلب، وظهور أنماط تجارية جديدة، والنظر في دور «أوبك» في السوق، وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال، والتكاليف الطويلة الأمد للمشاريع المعقدة والديناميكيات المتطورة بين شركات النفط المتكاملة ونظيراتها الوطنية.

وعلق الشريك المسؤول عن قطاع الطاقة والموارد في «ديلويت الشرق الأوسط»، سلام عواوضه، قائلاً: «إن قطاع النفط والغاز قائم على استثمارات طويلة الأجل واستطاع أن يتخطى بنجاح الكثير من الانخفاضات الدورية في الماضي، في ظل الاتجاهات الجديدة، وعلى شركات هذا القطاع أن تتكيف مع كل المتغيرات كي تخرج من هذه المرحلة حاملة خبرات تجارية قيمة».

وأضاف: «تشهد الأسواق العالمية تغيرات جذرية في أساس العرض والطلب، فعلى سبيل المثال، وعلى رغم أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت قادرة على تلبية حاجاتها الحالية، إلا أن الطلب على النفط والغاز في المنطقة يشهد ازدياداً متواصلاً، كما أن ظهور مجموعة من الموردين الجدد أو العائدين يمكن أن يكون له تداعياته في تغيير ديناميكيات سوق الطاقة. فإنتاج جنوب العراق وكردستان العراق مثلاً قد يرتفع بقوة على رغم الأوضاع الأمنية التي تعاني منها المنطقة».

ووفقاً للتقرير تعزز التقلبات القطاعية ديناميات القوى بين موردي النفط التقليديين والجدد. فعلى سبيل المثال، شهدت منطقة الشرق الأوسط تراجع حصتها في سوق الولايات المتحدة، سواء بالنسبة للمنتجات الخام أو المكررة، وهي تكافح للسيطرة على أساسيات العمل في سوق يعج بالنفط. ولذلك، يعمل منتجو النفط في الشرق الأوسط على توجيه تدفق النفط نحو الشرق إلى آسيا، بدلاً من توجيهه نحو الغرب إلى الأمريكتين، إضافة إلى زيادة حصصهم في السوق الاستهلاكية الأوروبية.

وفي ظل التطور المستمر في البتات العرض والطلب الأساس في قطاع النفط والغاز، تظهر أيضاً أنماط جديدة للتجارة العالمية، ويمكن لذلك أن يهدد الموقع التقليدي لـ «أوبك» في الأسواق العالمية، على رغم أن هذه ليست النتيجة المحتملة على المدى القصير.

وجاء في التقرير: «تزود أوبك السوق العالمية بما يقارب ٣٢ في المئة من النفط الخام. ومع ذلك، فإن الحصة السوقية لأوبك ستخفّض بنسبة ٥ في المئة بحلول عام ٢٠١٨ مع ارتفاع حصة النفط الأمريكي في السوق العالمية، وفي حين أن حصة أوبك قد تتعافى على المدى الطويل مع تحول أنماط العرض (بخاصة إذا استقر إنتاج الولايات المتحدة)، إلا أن منظمة أوبك ستتنازل عن قوتها السوقية بحلول ذلك الوقت».

وأضاف: «بعد أن كان سعر الغاز الطبيعي المسال نموذجاً للاستقرار، أصبح اليوم معرضاً للتقلبات. وعليه، فحتى تستقر الأسعار، ستتحصر تجارة الغاز الطبيعي في المناطق القريبة جغرافياً، ما يعني أن من المرجح أن يحتفظ الغاز الطبيعي المسال الأسترالي بقدرته التنافسية من حيث توفير الإمدادات إلى سنغافورة وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية. على عكس ذلك، يتمتع

المنتجون في أميركا الشمالية بميزة تجارية أكثر طبيعية مع أوروبا. وهكذا، فإن أكثر المنتجين كفاءة لناحية الكلفة هم الأوفر حظاً في الفوز بالحصة الأكبر في السوق العالمية، ما قد يعطي الولايات المتحدة (وربما كندا) ميزة تنافسية، بما أن نقاطها المتعادلة في مشاريع الغاز الطبيعي المسال غالباً ما تكون متدنية».

ويرجح أن ينخفض الإنفاق الرأسمالي في المدى القريب. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة للمشاريع الضخمة لتلبية الطلب العالمي الطويل الأمد على الطاقة. وبالتالي، في سبيل تجنب الكلفة المرتفعة والتجاوزات الوقتية التي عادة ما تميز هذه المشاريع، يُرجح أن تعمل الشركات على استكشاف مجموعة من الاستراتيجيات، منها التخطيط المسبق للمشروع، والتسليم المتكامل، وإدارة المشاريع وتقنياتها وإدارة المواهب. وقد تعمل الشركات أيضاً على الاستثمار في التحليلات المتقدمة لتمكين رصد المشاريع القيمة وتقويمها.

واستصعب تقرير «ديلويت» التنبؤ حالياً بمستقبل لا تلعب فيه شركات النفط العالمية دوراً محورياً في التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما. مع ذلك، من المتوقع أيضاً أن تفقد هذه الشركات حصتها للاعبين الكبار في مجال خدمات حقول النفط وشركات النفط الوطنية بخاصة في المشاريع غير الفنية، وذلك فقط في المناطق التي لا تتطلب قوة شركات النفط العالمية التقليدية.

ولمنع هذا التآكل البطيء، تحتاج شركات النفط العالمية إلى تجنب عمليات التسريح الجماعي في حين لا تزال أسعار السلع منخفضة. وفي ظل تشديد هذه الشركات على تقليص النفقات، عليها أيضاً أن تعمل على تعزيز قوة المواهب لديها لتعزيز إنتاجها بعد تعافي الأسعار وللحفاظ على قدرتها في المشهد التنافسي المتحول.